

الاقتصادية للضرائب الكمركية في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2018)¹
**The Economic Effects Of Customs Taxes In The Trade Balance In Iraq
The Period 2004-2018**

الباحث. أحمد إسماعيل عبد المشهداني

أ.د سعيد علي محمد العبيدي

saedali@uoanbar.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الأنبار

تاريخ استلام البحث 2020/9/1 تاريخ قبول النشر 2020/10/1 تاريخ النشر 2022/8/1

المستخلص

هدف البحث إلى قياس فاعلية الضريبة الكمركية في الميزان التجاري في العراق باستخدام النموذج القياسي الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model ، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث : أن غياب الحماية الكمركية في العراق بسبب قانون "ضريبة إعادة إعمار العراق" الذي كان يستوفي ما مقداره 5% فقط من جميع البضائع الواردة إلى العراق ساهم في إفراز نتائج سلبية على الميزان التجاري ترتب عليها حدوث عجز في حساباته، وظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث أن المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وذلك حسب اختبار ديكي- فولر المطور واختبار فيليبس- بيرون أي أن السلسلة الزمنية قيد البحث متكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ ، وأثبتت نتائج النموذج القياسي (ARDL) بأن هنالك علاقة تكامل مشترك وتوازن طويل الأجل بين المتغيرات، ووجود علاقة طردية بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري خلال المدة 2004-2018، وأن أي زيادة في الإيرادات الكمركية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيلة الميزان التجاري بنسبة (26.68%)، هذه النتائج تؤكد الأثر الإيجابي والفعال للضرائب الكمركية ودورها في تخفيض الاستيرادات لتسجيل فوائض نقدية في الميزان التجاري .

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الكمركية، الميزان التجاري، ARDL، مؤشر العبء الكمركي، مؤشر الجدار

الكمركي.

Abstract

The aim of the research is to measure the effectiveness of the customs tax in the trade balance in Iraq using methodology Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), Among the most important conclusions reached by the research: The absence of customs protection in Iraq due to the "Iraq Reconstruction Tax" law The absence of customs protection in Iraq due to the "Iraq Reconstruction Tax" law, which used to collect only 5% of all goods imported into Iraq. Contributed to producing negative results on the trade balance that led to a deficit in his accounts, and it showed The results of the unit root tests for the variables the research that the variables for the time series are stable at The first differences, by using unit root tests according to the Dickey Fuller Augmented tests and the Phillips-Perron test which indicates that these chains are integrated. from first class $[I(1)]$. The results of the standard model (ARDL) proved that there is a common complementarity relationship and a long-term balance between the variables And the existence of a positive relationship between customs revenues and the trade balance during the period 2004-2018, And that any

increase in customs revenues by (1%) leads to an increase in the balance of trade balance by (26.68%), These results confirm the positive and effective effect of customs taxes and their role in reducing imports to record cash surpluses in the trade balance.

Key Words: Customs Revenue, Trade Balance, ARDL, Customs Burden Index, Customs Wall Index.

المقدمة

تعد الضرائب الكمركية إحدى أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات عند اجتيازها الحدود الإدارية للدولة ، وتعتمد العديد من الدول النامية على هذه الضرائب لدعم الميزان التجاري الخاص بها ، وبما إن الميزان التجاري يعد أهم فقرات ميزان المدفوعات ومن المؤشرات الاقتصادية الهامة في الدولة إذ يشير إلى طبيعة الهيكل الانتاجي للدولة فأن التوازن في الميزان التجاري وتحقيق فوائض نقدية في حساباته يعد امراً هاماً وضروري إذ تعمل الضرائب الكمركية على دعم الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات لتقليل العجز في حساباته .

اهمية البحث

إنّ الضرائب الكمركية من إحدى ادوات السياسة المالية لأي دولة ، وتتعلق اهميتها من خلال الدور الاقتصادي الذي يمكن أن تؤديه والمتمثل بتقديم الدعم والحماية للإنتاج المحلي وتشجيع وبناء صناعة محلية قوية وحمايتها وتحسين وضع الميزان التجاري كونه يعد مؤشراً لقوة الاقتصاد.

مشكلة البحث

إن بسبب الحروب التي شهدتها الاقتصاد العراقي وتراجع اغلب مفاصل الاقتصاد الوطني عاماً بعد عام أدى إلى تعطيل وتراجع معظم طاقاته الانتاجية وقصور في استغلال الموارد الاقتصادية انعكس ذلك على الصادرات بالتراجع وبالمقابل زيادة مستمرة في الاستيرادات لسد حاجة الطلب الداخلي مما انعكس بصورة سلبية على الميزان التجاري .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن هنالك علاقة طردية بين الضرائب الكمركية والميزان التجاري من خلال الانعكاسات الايجابية لهذه الضرائب التي تعمل على حماية وتحسين الإنتاج المحلي لزيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات .

هدف البحث

يهدف البحث إلى :

- 1- توضيح واقع وتطور حصيلة الضرائب الكمركية في العراق للمدة 2004-2018
- 2- تحليل واقع وتطور حصيلة الميزان التجاري العراقي للمدة 2004-2018
- 3- قياس فاعلية الضريبة الكمركية في الميزان التجاري في العراق باستخدام النموذج القياسي الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة . (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات الخاصة بالدراسة وتحليلها، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي ، إذ تم تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model ، باستعمال برنامج التحليل القياسي (EViews) .

هيكلية البحث

من اجل اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور وعلى النحو الآتي :

المحور الاول : واقع الضرائب الكمركية والميزان التجاري في العراق

المحور الثاني : تحليل حسيطة الضرائب الكمركية والميزان التجاري في العراق خلال المدة 2004-2018 .

المحور الثالث : قياس العلاقة بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري في العراق خلال المدة 2004-

2018 .

المحور الاول

واقع الضرائب الكمركية والميزان التجاري في العراق

1-1 : الإطار المفاهيمي للضرائب الكمركية

1-1-1 : مفهوم الضرائب الكمركية

تعرف الضرائب الكمركية على أنها ضريبة تفرض على السلع المستوردة عند اجتيازها الحدود الإقليمية للدولة وقد تفرض هذه الضريبة على القيمة الكلية للسلعة المستوردة كأن تقدر بـ 10% أو تفرض على شكل مبلغ معين من كل وحدة من وحدات السلع (العبيدي ، 2011 : 158) ، وتعرف أيضاً على انها ضريبة تفرض على السلع التي يتم استيرادها من الخارج ومن الممكن أن يتحملها المستهلك مع مراعاة أسعار سوق المنتجات المستوردة والمنافسة الشديدة في هذه الحالة قد يتحمل المستورد جزءاً منها أو بأكملها (خلف ، 2017 : 98) ونستنتج من ذلك إن هذه الضرائب هي احد أدوات السياسة المالية وأهم أنواع الضرائب غير المباشرة التي تحصل عليها الدولة من خلال عمليات الاستيراد أو التصدير للسلع .

1-1-2: أنواع الضرائب الكمركية

تتقسم الضرائب الكمركية إلى عدة أنواع وحسب المعايير المعتمدة وكما يأتي :

اولاً : أنواع الضرائب الكمركية حسب اتجاه حركتها عبر الحدود

نقسم الضرائب الكمركية حسب اتجاه حركتها عبر الحدود إلى الآتي :

1- ضريبة الواردات (عايش ، 2014 : 353)

هي أحد أنواع الضرائب الكمركية التي تفرضها الدولة على البضائع الأجنبية المستوردة ، إذ أن الغرض الأساسي من فرضها هو غرض مالي فضلاً عن غرضها الاقتصادي لحماية المنتج المحلي ، أي تحقيق أكبر قدر من عائدات الضرائب، بدون آثار سلبية على العدالة الاجتماعية.

2- ضريبة الصادرات (وارتان ، 2015 : 48)

وهي من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على السلع المصدرة إلى الخارج ، إذ إن وعائها يتضمن السلع التي تجتاز الحدود الكمركية للدولة وتعد ضريبة خاصة إذ إن الأصل منها هو الإعفاء على العكس من ضريبة الوارد التي تعد ضريبة عامة ، ويتم فرضها في بعض الحالات للاحتفاظ ببعض السلع في السوق المحلية .

3- ضرائب التجارة العابرة (الترانزيت) (فروود ، 1983 : 360)

تعد ضرائب الترانزيت من الضرائب الكمركية الخاصة التي تمنحها الدول لبعض حالات انتقال السلع الأجنبية التي تعبر حدود الدولة ، ونظراً للفوائد التي تعود على قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى فقد عمدت بعض الدول على تشجيع هذا النوع الذي يعد من الإعفاءات التي تحصل عليها السلع العابرة ولا شك من أن الموقع الجغرافي للدولة يساعده على الاستفادة من هذه الإعفاءات .

ثانياً : أنواع الضرائب الكمركية من حيث الآثار الناجمة عن فرضها

تصنف الضرائب الكمركية من حيث الآثار الناجمة عن فرضها إلى الآتي : (أمين ، 2008 : 163)

1- الضريبة المانعة

تعمل هذه الضريبة على أحداث المساواة بين السعر التوازني المحلي للسلعة المصنعة داخل البلد والسعر الذي تستورد به هذه السلعة من الخارج وتمثل هذه الضريبة شكلاً متطرفاً من أشكال الضرائب الكمركية التي تحاول من خلالها الدولة وعلى الخصوص الجهة الاقتصادية في البلد عند فرض هذه الضريبة سوف تعمل على رفع سعر السلعة المستوردة إلى الحد الذي يمنع من استيرادها واستبدالها بالمنتج الوطني .

2- الضريبة غير المانعة

وهو النوع شائع الاستخدام حيث يؤدي فرض هذه الضريبة على تقليل الاستيراد إلا أنها لا تمنعه كما في النوع الأول فتبقى هناك كمية مستوردة من هذه السلعة تحدد بالمدى الذي يرتفع به السعر بعد فرض الضريبة ، كما انها تؤدي إلى تقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج الوطني ولكن بالطبع ليس بالقدر الذي تتركه الضريبة المانعة .

1-3 : نشأة الضرائب الكمركية في العراق

أُقرت وجود الضرائب الكمركية في العصور القديمة مع ظهور التنظيم الاجتماعي وقيام الزراعة وتوسع التجارة في تلك المجتمعات ، ويعتبر العراق بتاريخه وراثته الحضاري في وادي الرافدين من أوائل تلك المجتمعات التي تمكنت من معرفة العلاقة المهمة بين الضرائب الكمركية والتجارة الخارجية ومما ساعد العراق على اكتشاف هذه العلاقة الوطيدة هو موقعه الجغرافي الذي جعله نقطة تبادل دولي بين بلدان الشرق والغرب وممر للسلع المتاجرة بها (العنابي، 2018: 94)، وعلى هذا النحو فقد شهدت الضرائب الكمركية تطورات تشريعية في العصر الحديث تبعاً للأنظمة السياسية ابتداءً من فترة الحكم العثماني ثم الحكم الوطني الملكي وصولاً إلى مرحلة الحكم الجمهوري والتشريعات الحالية وكما يأتي :

1- مرحلة الحكم العثماني

حكم العثمانيون العراق لمدة أربعة قرون (1534 - 1914) ، وفي عام 1864 تم تأسيس دار الكمارك الحكومية في المراكز التجارية الرئيسية في كل من البصرة وبغداد والتي أصبحت من الاجزاء التابعة للإدارة العثمانية في إسطنبول في ذلك الزمن ، وفي هذه المرحلة كانت "ضريبة العشور" مهيمنة على السياسة المالية ولم يستحدث أية قواعد مالية بسبب انها لم توضع من قبل ادارة الدولة بل فرضت من اطراف خارجية على شكل معاهدات تجارية ومعاهدات الامتياز كالمعاهدات مع كل من فرنسا وانكلترا في عام 1838 وهذه المعاهدات لم تميز بين انواع السلع بل كانت تفرض بنسب ثابتة على جميع الانواع ، وان دخول الدولة في معاهدات عديدة جعلها غير قادرة على وضع التشريع الكمركي المناسب والذي يتلائم مع ظروف البلاد حيث ادى ذلك إلى تدخل الدول الكبرى في سعر هذه الضريبة ، إضافة إلى انها اهتمت التجارة الداخلية وانحازت إلى التجارة الخارجية حيث كانت نسبة ضريبة الصادر هي (12%) ونسبة ضريبة الوارد أصبحت (5%) وبذلك غزه السلع الأوروبية السوق العراقية بسبب أن ضريبة الصادر تعمل على تقليل المنافسة العراقية في الاسواق العالمية (وارتان ، 2015 : 46).

2- مرحلة الحكم البريطاني والاستقلال الوطني (الملكي)

استمر الانتداب البريطاني للعراق (18 عام) في طيلة هذه المدة سعت القوات البريطانية على ازالة الفكر الذي تركه الاحتلال العثماني وجميع تشريعاته المطبقة في ذلك الوقت وكانت على دراية بأن ازالة هذه التشريعات تحتاج إلى فترة زمنية طويلة ، فقد عملت القوات البريطانية على استعارة قانون الكمارك البحرية الهندي لسنة 1878 ، وكانت الهند تقع من ضمن المستعمرات البريطانية في ذلك الوقت فاستعانت بهذا القانون وتم تطبيقه في المناطق العراقية المحتلة والذي أصبح نافذاً بموجب اعلان الكمارك رقم (1) لسنة 1916 وجاء هذا القانون بأحكام تنظيمية عامة بسبب انه يعتبر من القوانين التي تتعلق بالإدارة الكمركية ، ولم يتضمن هذا القانون تحديد لنسب الضرائب الكمركية وترك هذا الامر إلى التشريعات المستقلة وما يلاحظ على هذا القانون في تلك الفترة هو أن الهدف الاساسي منه هو الهدف المالي ثم تليه الاهداف الاخرى وكذلك كان الانتداب البريطاني هو المتحكم في مصير العراق أي ان القوانين لم تكن صادرة عن ارادة تشريعية عراقية ، وفي هذه المرحلة تم التمييز بين اسعار الضرائب حسب السلع المفروضة عليها الضريبة وارادات أو صادرات أو تجارة عابرة ، وبعد حصول العراق على استقلاله وانضمامه إلى عصبة الامم في عام 1932 تم تطبيق قانون الكمارك رقم (11) لسنة 1933 الذي الغى قانون الكمارك البحرية الهندي ، وبعد التعديلات التي طالت هذا القانون صدر قانون جديد هو قانون الكمارك رقم (77) لسنة 1955 والذي يتضمن (872) فقرة رئيسية ويعتبر من القوانين واسعة النطاق والشمولية لاهتمامها بتطوير قطاع التصدير وتنميته (العسلي ، 2016 : 2).

3- مرحلة الحكم الجمهوري والحكم البرلماني بعد عام (2003)

استمر العمل بقانون الكمارك رقم (77) لسنة 1955 في اواسط 1958 في بداية مرحلة الحكم الجمهوري والذي شهد تعديلات عديدة طيلة فترة تطبيقه ومن الملاحظات الخاصة بهذا القانون قيام السياسة الكمركية بالتركيز على القطاعات الانتاجية وتعزيز التنمية وذلك بإعفاء ما يقارب (255) سلعة من الضرائب الكمركية (كدوي ، 1982 : 14) إضافة إلى قانون رقم (23) لسنة 1984 الذي خضع لتعديلات عدة منها قانون رقم (37) لسنة

1985 الذي نص على فرض عقوبات وغرامات فيما يخص التهرب الكمركي ، اضافة إلى قانون رقم (43) لسنة 1986 والذي بدوره اعفى ما يستورد للأجهزة الامنية من اسلحة وتجهيزات وما تستورده ادارة الكمارك لأغراض رقابية(وارتان،2015 : 47)، وبعد الاحتلال الامريكي في عام 2003 تم الغاء قانون الكمارك رقم (77) لسنة 1955 والاستعاضة عنه بضريبة " إعادة اعمار العراق " برسم مقداره (5%) وبناءً على السلطات المخولة لسلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بالمسؤولية التي تتحملها ادارة السيطرة على الحدود والتي تتمثل في مراقبة ورصد حركة دخول السلع إلى العراق والخروج منه أعلن في 2003/9/19 القسم (1) تعليق جميع الضرائب الكمركية وضرائب الاستيراد باستثناء "ضريبة إعادة اعمار العراق" المفروضة بموجب الامر رقم (38) لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وما يشابهها من ضرائب وتبقى معلقة إلى حين قيام الحكومة العراقية الانتقالية ذات السيادة بفرض هذه الضرائب بعد انتقال سلطة الحكم اليها بشكل كامل من سلطة الائتلاف المؤقتة ، وبتاريخ 2004/4/1 تم نفاذ وتطبيق "ضريبة إعادة اعمار العراق" على كافة السلع الواردة إلى العراق من جميع البلدان ما لم يتم إعفاؤها بموجب هذا الأمر (جريدة الوقائع العراقية ، 2004 : 45) ، وبسبب إغراق السوق العراقية بالمنتجات المستوردة الرديئة التي اصبحت منافسة لبعض الصناعات الوطنية و يمكن القول ان الاغراق بسبب القانون الكمركي الجديد قد قضى على هذه الصناعات وادى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع مستويات الفقر وتردي الوضع الامني فكان لابد من اصدار قانون جديد للضرائب الكمركية وفعلاً تم تشريع قانون رقم (22) لسنة 2010 والذي الغى بموجبه قانون "ضريبة إعادة اعمار العراق" الا ان هذا القانون اجل تنفيذه إلى عام 2011 ثم أجل إلى 2012/6/30 وقد ادى ذلك إلى التراجع التدريجي لاهم قطاعين في العراق هما القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وفي عام 2014 أعلن وزير المالية البدء بتطبيق قانون الضريبة الكمركية في جميع منافذ الحدود العراقية والذي قد شمل (8000) مادة خاضعة للضرائب الكمركية والتي تتراوح معدلات الضريبة الكمركية فيها بين (0-80%) من أجل الحماية من الإغراق الذي شهدته السوق العراقية (الجابري ، 2019 : 72).

2-1 : الإطار النظري للميزان التجاري

1-2-1 : مفهوم الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري على انه أكبر مكونات الحساب الجاري إذ يشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات لدولة ما خلال مدة زمنية معينة ، فإذا كان صافي الصادرات والاستيرادات موجب يحدث الفائض في حسابات الميزان التجاري أما اذا كان ذلك الصافي سالب يحدث العجز في حساباته ، ويسمى أيضاً التجارة السلعية المنظورة (دعدوش ، 2019 : 335) ، ويعرف ايضاً على انه من أهم اجزاء ميزان المدفوعات إذ ان الميزان التجاري يوضح النشاط الإنتاجي في بلد ما ، فعند عجز النشاط الإنتاجي في الدولة بسبب ضعف القدرة الإنتاجية وضعف درجة تنوعه وضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ إلى التوسع في الاستيراد لسد النقص من هذه الاحتياجات ، وان عدم اتساع النشاط الإنتاجي يضعف من قدرة الدولة على توفير فائض في الإنتاج لغرض التصدير فتزداد الاستيرادات على الصادرات وبالتالي يحدث العجز في حسابات الميزان التجاري(الدليمي والدليمي، 2019 : 63).

2-2-1 : مكونات الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى المكونات الرئيسية الآتية : (زيارة ودعدوش ، 2019 : 335)

اولاً : الميزان السلعي

يعد هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية ، ويضم كافة السلع والخدمات المنظورة سواء كانت صادرات أو استيرادات التي يتم تبادلها عبر الحدود الكمركية بين الدول .
ثانياً : الميزان الخدمي

يضم هذا الميزان كافة المعاملات غير المنظورة التي يتم تبادلها بين الدول المتعاملة تجارياً فيما بينها كخدمات النقل والسياحة وكذلك الخدمات الحكومية بالإضافة إلى الاستثمارات .

1-2-3 : التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يعرف التوازن في حسابات الميزان التجاري على أنه التعادل التام بين الصادرات والاستيرادات المنظورة ، وينقسم التوازن إلى التوازن المحاسبي والاقتصادي فالتوازن المحاسبي يشير إلى حالة التساوي بين الأصول والخصوم ويكون الميزان في حالة توازن محاسبي بشكل دائم بعد اضافة فقرة السهو والخطأ وفي هذا الحال لا يعني ان الميزان بحالة توازن اقتصادي ، وأن التوازن المحاسبي لا يشير إلى مركز الدولة الاقتصادي وعلاقتها مع العالم الخارجي وان ما يهمنا هنا هو التوازن الاقتصادي الذي يعبر عن الرصيد الموجب أو السالب في حسابات الميزان . أما الاختلال فيشير إلى زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين (تغلب جانب المدين على الدائن) أي أن حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي اكبر من التزاماتها للدول الأخرى (محي والعاني ، 2019 : 336-337).

المحور الثاني

تحليل حصيلة الضرائب الكمركية والميزان التجاري في العراق خلال المدة 2004-2018 .

1-2 : تحليل تطور حصيلة الضرائب الكمركية العراقية ومؤشراتها الاقتصادية

1-1-2: تطور حصيلة الضرائب الكمركية العراقية

إن قوانين الضرائب الكمركية في العراق مرت بمراحل عديدة خلال مدة الدراسة وتباينت بذلك حصيلة الكمارك من الإيرادات من قانون إلى آخر ، إذ نلاحظ تراجع هذه الحصيلة في بداية سنوات البحث وذلك بالتزامن مع تطبيق قانون "ضريبة إعادة إعمار العراق" والتي لم تستوف إلا ما مقداره (5%) من جميع البضائع والسلع الواردة إلى العراق ، ومع الاصلاحات التي طرأت على الاقتصاد العراقي بعد مدة الاحتلال تم تشريع قانون رقم (22) لسنة 2010 والذي ألغى بموجب قانون "ضريبة إعادة إعمار العراق" ، وتحتوي جداول هذا القانون (21) قسمًا مبنية إلى (97) فصلاً وتبلغ الفقرات في هذه الجداول حوالي (5000) فقرة ويضم القانون نحو (8000) مادة خاضعة للضرائب الكمركية وبنسب تتراوح ما بين (0-80%) ، لقد أخذت إيرادات الكمارك بالارتفاع بعد تطبيق هذا القانون ، إذ يستدل من الجدول (1) الذي يبين تطور حصيلة الإيرادات الكمركية أن الإيرادات الكمركية بلغت في عام 2004 ما مقداره (81020) مليون دينار ، واستمرت بالارتفاع في الاعوام اللاحقة إذ بلغت هذه الإيرادات (376539) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل تغير سنوي مرتفع بلغ (64.37%) ، وبعد عودة الحركة التجارية مع دول الجوار التي توقفت بسبب الاحتلال الأمريكي أخذت الإيرادات الكمركية بالارتفاع وحققته الإيرادات الكمركية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2009 بلغ ما مقداره (590688) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (56.87%) ، وتُعزى هذا الزيادة نتيجة زيادة حجم الاستيرادات في هذا العام اضافة إلى ضبط المنافذ الكمركية من قبل دوائر الهيئة العامة للكمارك بعد استقرار الأوضاع الأمنية بشكل نسبي في البلاد ، ثم عادت إلى الانخفاض في عامي (2010 و 2011) ولم تحقق سوى (507341 و 436714) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ

(14.11% و 13.92%) على التوالي ، ثم عادت إلى الارتفاع في العامين اللاحقين إذ بلغت (517867 و 596643) مليون دينار في عامي (2012 و 2013) وبمعدل نمو بلغ (18.58% و 15.21%) على التوالي ، ثم عادت الحصيلة إلى الانخفاض مرة أخرى ولم تحقق سوى (514636 و 416358) مليون دينار في عامي (2014 و 2015) وبمعدل نمو سالب بلغ (13.74% و 19.10%) على التوالي ، ويعود سبب هذا التراجع إلى توقف عمل منافذ حدودية مهمة في المنطقة الشمالية والمنطقة الغربية بسبب سوء الأوضاع الأمنية في تلك المناطق بعد سيطرة المراجع الإرهابية "داعش" على بعض المحافظات العراقية ، وبعد تحرير هذه المحافظات من سيطرة المراجع الارهابية وعودة الحياة الطبيعية لها وعودة عمل المنافذ الحدودية في هذه المحافظات أخذت حصيلة الضرائب الكمركية بالارتفاع مرة أخرى إذ بلغت في عام 2016 (647482) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (55.51%) ، ولارتباط الضرائب الكمركية بالتجارة الخارجية وعلى الخصوص الاستيرادات فإن أي تغير في حجم الاستيرادات ينعكس على إيرادات الضرائب الكمركية ، إذ إنه في عامي (2017 و 2018) وبسبب زيادة حجم الاستيرادات في هذين العامين ، فضلاً عن تطور الادارة الكمركية للمنافذ الحدودية وممارسة هيئة المنافذ الحدودية واجباتها بتخطيط ومهنية عالية، حققت إيرادات الضرائب الكمركية طفرة كبيرة مسجلة أعلى إيراد بلغ (1236357 و 1691731) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (90.95% و 36.83%) على التوالي ، أما معدل النمو السنوي المركب فقد بلغ (11.71%) والذي يفسر تذبذب حصيلة الإيرادات الكمركية خلال مدة الدراسة .

جدول (1) إيرادات الضرائب الكمركية في العراق للمدة 2004-2018

السنوات	الإيراد الكمركي (بالمليون دينار) (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2004	81020	---
2005	118176	45.86
2006	219032	85.34
2007	229076	4.59
2008	376539	64.37
2009	590688	56.87
2010	507341	(14.11)
2011	436714	(13.92)
2012	517867	18.58
2013	596643	15.21
2014	514636	(13.74)
2015	416358	(19.10)
2016	647482	55.51
2017	1236357	90.95
2018	1691731	36.83
معدل النمو السنوي المركب %		11.71%

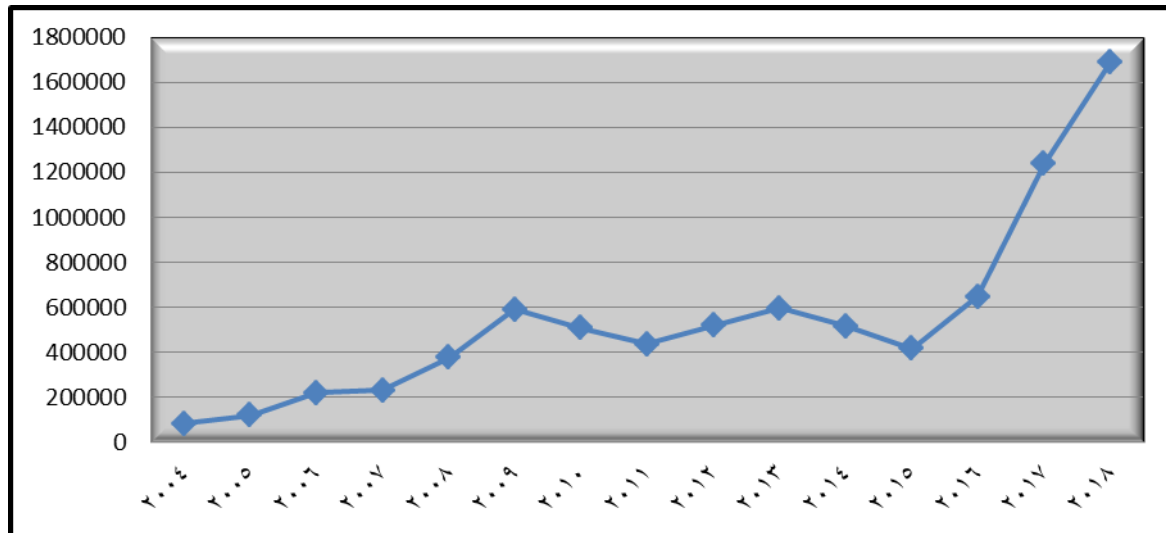
المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عمود (1) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الهيئة العامة للكمارك للمدة 2004 – 2018 .
- عمود (2) استخرج من قبل الباحث .

- تم استخراج معدل النمو المركب من خلال الصيغة الاسية الآتية: $(y=Ae^{rt})$ وبعد تحويلها إلى الصيغة الخطية $\ln(y)=\ln(A)+r.t$ ، حيث أن (y) المتغير الذي يراد حساب نموه المركب ، (r) معدل النمو السنوي ، (t) متغير الزمن (على شكل اتجاه عام (A) ، $(Time\ trend)$ الحد الثابت.
- تم استخراج معدل النمو السنوي % من خلال الصيغة الآتية : (السنة الحالية – السنة السابقة/ السنة السابقة * 100).
- الأرقام بين قوسين إشارة سالبة .

ويمكن ملاحظة تطور حصيلة الإيرادات الكمركية في العراق للمدة 2004-2018 بيانياً من خلال الشكل

(1):



الشكل (1) تطور إيرادات الضرائب الكمركية في العراق للمدة 2004-2018

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

2-1-2: مؤشر العبء الكمركي

يعرف مؤشر العبء الضريبي بأنه إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع منسوبة لأحد المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع مثل الناتج المحلي الإجمالي وعلى هذا فإن مؤشر العبء الكمركي هو نسبة مساهمة إيرادات الضرائب الكمركية في الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى وفق ذلك ومن خلال البيانات في جدول (2) الذي يبين تطور مؤشر العبء الكمركي ، حيث شهد هذا المؤشر تذبذباً ملحوظاً وعدم استقرار إذ بلغ ما نسبته (0.15%) في عام 2004 وذلك بسبب سوء الأوضاع التي عاشها العراق مع بداية الاحتلال الأمريكي ، وبعدها استمر بالارتفاع التدريجي إلى أن بلغ (0.23%) في عام 2006 ، وسجل ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2009 حيث بلغت نسبة المؤشر (0.45%) وذلك بسبب زيادة حصيلة الإيرادات الكمركية في هذه العام والتي بلغت (590688) مليون دينار ، ثم عاد إلى الانخفاض التدريجي حتى وصل في عام 2014 إلى (0.19%) مسجلاً أدنى نسبة بعد الارتفاع الذي شهدته إيرادات الضرائب الكمركية وذلك لعدم مواكبة الإيرادات الكمركية للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP ، إضافة إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقاً ، ثم عاد مؤشر العبء الكمركي مره أخرى بالارتفاع التدريجي حيث سجل أعلى نسبة ارتفاع قدرت بـ (0.55% و 0.67%) في عام (2017 و 2018) على التوالي وذلك لارتفاع حصيلة الإيرادات الكمركية ومواكبة هذه الحصيلة الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (2) مؤشر العبء الكمركي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2018

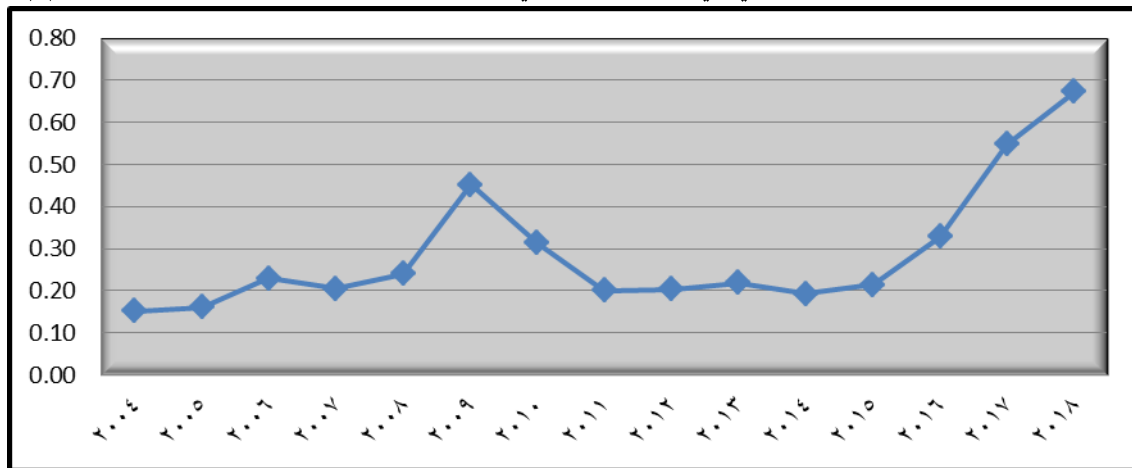
السنوات	الإيراد الكمركي	الناتج المحلي الإجمالي	العبء الكمركي %
---------	-----------------	------------------------	-----------------

(1 / 2) %	بالأسعار الجارية (بالمليون دينار)	(بالمليون دينار)	
(3)	(2)	(1)	
0.15	53235358.7	81020	2004
0.16	73533598.6	118176	2005
0.23	95587954.8	219032	2006
0.21	111455813.4	229076	2007
0.24	157026061.6	376539	2008
0.45	130643200.4	590688	2009
0.31	162064565.5	507341	2010
0.20	217327107.4	436714	2011
0.20	254225490.7	517867	2012
0.22	273587529.2	596643	2013
0.19	266332655.1	514636	2014
0.21	194680971.8	416358	2015
0.33	196924141.7	647482	2016
0.55	225722375.5	1236357	2017
0.67	251064479.9	1691731	2018

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عمود (1) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الهيئة العامة للكمارك للمدة 2004 – 2018 .
- عمود (2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، النشرات الاحصائية للسنوات 2004 – 2018 .
- عمود (3) أستخرج من قبل الباحث .

ويمكن تمثيل تطور مؤشر العبء الكمركي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2018 بيانياً من خلال الشكل (2) :



الشكل (2) مؤشر العبء الكمركي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2018

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).

2-3: مؤشر الجدار الكمركي

يعد مؤشر الجدار الكمركي أحد الطرق التي تُمكن من قياس الحماية الكمركية للاقتصاد العراقي ويمكن الحصول على هذا المؤشر من خلال نسبة إجمالي حصيلة الضرائب الكمركية إلى إجمالي الاستيرادات ، إذ إن ما تضمنته جداول قانون الكمارك رقم 22 لسنة 2010 من إعفاءات شملت أغلب الاستيرادات الاستثمارية ، لذا من

الأصح لقياس الحماية الكمركية ولفعالية هذا المؤشر بالشكل الصحيح يجدر بنا أخذ الاستيرادات الاستهلاكية أي الجدار الكمركي الاستهلاكي ، إذ إن العراق يعتمد على دول الجوار في استيراداته الاستهلاكية بعد التراجع والجمود النسبي الذي شهده القطاع الزراعي أثناء مدة الدراسة ، لذلك فقد تم قياس مؤشر الجدار الكمركي على الاستيرادات الغذائية فقط ، إذ يستدل من الجدول (2-3) الذي يبين الجدار الكمركي العراقي للسلع الغذائية للمدة 2004-2018 ، تذبذب هذا المؤشر بشكل ملحوظ وبنسب متقاربة إذ بلغت نسبة الجدار الكمركي (7.5%) في عام 2004 ، واستمر بالارتفاع في الأعوام اللاحقة حتى بلغ في عام 2009 ما نسبته (24.3%) وذلك بالتزامن مع ارتفاع الإيرادات الكمركية في هذه المدة ، ثم بعد هذا الارتفاع الملحوظ شهدت انخفاضاً في الأعوام اللاحقة حتى وصلت في عام 2015 ما نسبته (16.6%) إذ يتضح عدم فعالية القوانين الكمركية ووجود اختلالات في تطبيق هذه القوانين على المنافذ الحدودية طيلة هذه المدة التي يعود سببها إلى سيطرة المجاميع الإرهابية على بعض المنافذ الحدودية في المنطقة الغربية والشمالية فضلاً عن تراجع الاستيرادات الغذائية في المدة نفسها، ثم عادت إلى الارتفاع في عامي (2017 و 2018) إذ بلغ نسبة الجدار الكمركي للسلع الغذائية ما قيمته (50.8% و 57.6%) على التوالي ، وتُعزى هذه الزيادة في نسبة الجدار الكمركي إلى استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد وزيادة حجم الاستيرادات، إضافة إلى تطور الادارة الكمركية للمنافذ الحدودية .

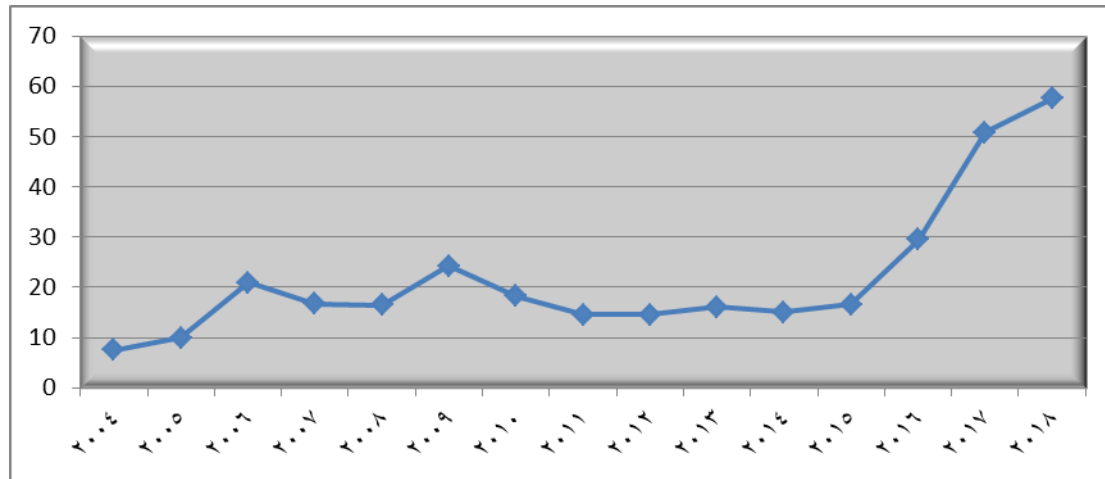
جدول (3) الجدار الكمركي العراقي للسلع الغذائية للمدة 2004-2018

السنوات	الإيراد الكمركي (بالمليون دينار) (1)	الاستيرادات الغذائية (بالمليون دينار) (2)	الجدار الكمركي (1/2)% (3)
2004	81020	1075220	7.5
2005	118176	1185483	10.0
2006	219032	1050372	20.9
2007	229076	1371715	16.7
2008	376539	2286981	16.5
2009	590688	2428920	24.3
2010	507341	2774070	18.3
2011	436714	3019770	14.5
2012	517867	3539976	14.6
2013	596643	3702050	16.1
2014	514636	3411936	15.1
2015	416358	2509710	16.6
2016	647482	2197930	29.5
2017	1236357	2433550	50.8
2018	1691731	2939300	57.6

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عمود (1) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الهيئة العامة للكمارك للمدة (2004 – 2018) .
- عمود (2) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للمدة 2004-2018.
- عمود(3) استخرج من قبل الباحث .

ويمكن ملاحظة نسبة الجدار الكمركي للسلع الغذائية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بياناً من خلال الشكل(3)



الشكل (3) تطور نسبة الجدار الكمركي للسلع الغذائية في الاقتصاد العراقي للمدة 2018-2004
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

2-2 : تحليل الميزان التجاري في العراق

تتسم التجارة في العراق بخصائص تشبه العديد من الدول النامية ، ومن هذه الخصائص الاعتماد على قطاع واحد وغياب التنوع النسبي في إنتاجه ، إذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً تعتمد الدولة على تصدير النفط الخام في الحصول على الإيرادات وتمويل الموازنة العامة للدولة وإهمال القطاعات الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، كل ذلك يعمل على عدم استقرار الاقتصاد العراقي ويكون بحاجة ملحة للتنوع في تجارته الخارجية للنهوض بهذا الاقتصاد (بريهي وكشيش ، 2017 : 322) ، إذ يستدل من الجدول (4) الذي يبين تطور حصيلة الميزان التجاري للمدة 2018-2004 على أن الميزان التجاري الذي يشكل الجزء الأكبر من الحساب الجاري يدل على سلامة السياسة التجارية في الدولة إذا حقق فائضاً في حساباته ومن جهة أخرى تعاني الدولة من اختلالات في هذه السياسة إذا حقق هذا الميزان عجزاً في حساباته ، قد حقق الميزان التجاري العراقي فائضاً خلال مدة الدراسة عدا عامي (2004 و 2009) ، وذلك بسبب الاختلالات والتراجع في جميع مفاصل الدولة في عام 2004 إذ بلغ العجز في هذا العام ما مقداره (5073876) مليون دينار ويعود السبب إلى الاحتلال الأمريكي وما لحق بالاقتصاد العراقي من تدهور وتراجع في جميع القطاعات الاقتصادية وتراجع الصادرات وانخفاضها في هذا العام إذ بلغت (25877930) مليون دينار ، وبالمقابل ارتفاع القدرة الشرائية التي أدت إلى ارتفاع الطلب الكلي وكون الجهاز الإنتاجي العراقي ضعيفاً وعدم قدرته على سد الطلب المحلي انعكس ذلك إيجابياً على زيادة الاستيرادات في العام نفسه إذ بلغت قيمة الاستيرادات (30951806) مليون دينار ، أما في الأعوام اللاحقة فقد سجل الميزان التجاري فائضاً في حساباته حيث بلغ الفائض في عام 2007 ما مقداره (25138905) مليون دينار ، ويعود سبب هذا الفائض إلى زيادة عوائد تصدير النفط الخام (زيادة الصادرات) وتذبذب وتراجع الاستيرادات في العام نفسه ، أما في عام 2009 فقد سجل الميزان عجزاً مقداره (2435940) مليون دينار وكان التراجع نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط العالمية وبالتالي انعكس ذلك على إجمالي الصادرات والتي تشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة منها بلغت ما يقارب (97%) ، واستمر الميزان التجاري في الأعوام التي تلت الأزمة المالية العالمية بتحقيق فوائض نقدية ملحوظة إذ سجل فائضاً مقداره (35468554) مليون دينار عام 2013 إذ بلغت قيمة الصادرات في هذا العام ما مقداره (104669488) مليون دينار جاءت أغلبها نتيجة العوائد المتحققة من

تصدير النفط الخام في حين بلغت الاستيرادات الكلية ما مقداره (69200934) مليون دينار ، وسجل الميزان التجاري اعلى فائض له في عام 2018 إذ بلغ (49413560) مليون دينار عراقي ، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى (65.6) دولار للبرميل الواحد، اضافة إلى ارتفاع قيمة الصادرات بشكل ملحوظ في هذا العام مع ارتفاع طفيف في قيمة الاستيرادات (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2018 : 46)

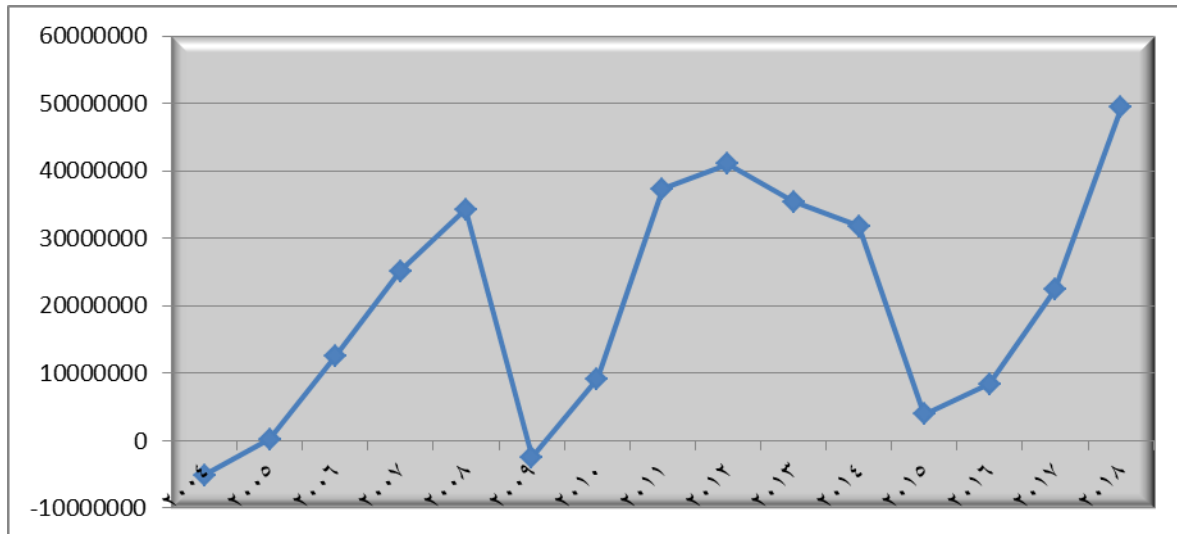
جدول (4) تطور حصيلة الميزان التجاري العراقي للمدة 2004-2018

السنوات	الصادرات (بالمليون دينار) (1)	الاستيرادات (بالمليون دينار) (2)	الميزان التجاري (بالمليون دينار) (3)
2004	25877930	30951806	(5073876)
2005	34810893	34568508	242385
2006	44786043	32287203	12498840
2007	49681685	24542780	25138905
2008	76025118	41769316	34255802
2009	46133100	48569040	(2435940)
2010	60563880	51380550	9183330
2011	93226770	55929510	37297260
2012	109847694	68800996	41046698
2013	104669488	69200934	35468554
2014	101418372	69619176	31799196
2015	61080320	57131900	3948420
2016	49144620	40707520	8437100
2017	68495210	46131540	22363670
2018	103839400	54425840	49413560

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عمود (1 و 2) البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، تقارير التجارة الخارجية للمدة 2004-2018 .
- عمود (3) استخرج من قبل الباحث.
- الأرقام بين قوسين تعني إشارة سالبة

ويمكن ملاحظة تطور حصيلة الميزان التجاري العراقي للمدة 2004-2018 بيانياً من خلال الشكل (4) :



الشكل (4) تطور حصيلة الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2018 .

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4) .

المحور الثالث

قياس العلاقة بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري في العراق خلال المدة 2004-2018

1-3 : وصف البيانات والنموذج القياسي المستخدم

سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model لقياس أثر إيرادات الضرائب الكمركية في الميزان التجاري في العراق خلال المدة 2004-2018 بعد تحويل البيانات إلى نصف سنوية وبالصيغة النصف لوغاريتمية كما في الملحق (1).

1-1-3 : تسمية متغيرات البحث

سيتم في هذا البحث استخدام إيرادات الضرائب الكمركية كمتغير مستقل بينما الميزان التجاري كمتغير تابع وكما موضح أدناه :

الإيرادات الكمركية	LX	المتغير المستقل
الميزان التجاري	Y	المتغير التابع

2-1-3 : اختبار السكون (الاستقرارية)

يعرف مفهوم سكون السلسلة الزمنية أن المشاهدات تكون متذبذبة حول وسط حسابي ثابت القيمة ولا يعتمد على الزمن وكذلك تبين هذه السلسلة يكون ثابتاً عبر الزمن ، ويتحقق شرط سكون السلسلة الزمنية عندما تكون مشاهدات الظاهرة خالية من الاتجاه العام ، وإذا تغير الوسط الحسابي والتباين من مدة زمنية إلى أخرى فإن هذا يعكس صفة عدم السكون في السلسلة الزمنية وتكون ذات اتجاه عام ، لذا فإن ثبات الوسط الحسابي والتباين هما من خصائص توافر السكون في السلسلة الزمنية (اللهبي ، 2017 : 80) ، ويمكن أن تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا توفرت فيها الشروط الآتية (العبيدي ، 2018 : 64):

أولاً : ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(Y_t) = \mu \dots\dots\dots (3-1)$$

ثانياً : ثبات التباين عبر الزمن

$$\text{Var} (Y_t) = E (Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots\dots\dots (3-2)$$

ثالثاً : أن يعتمد التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين $(t+k)$ و (t) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين ، يمكن التعبير عن التباين بين قيمتين من خلال المعادلة الآتية (الفهداوي ، 2019 : 80) :

$$\text{Cov} (Y_t, Y_{t+k}) = E [(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \sigma_k \dots\dots\dots (3-3)$$

حيث أن :

k : الفجوة الزمنية

σ_k : معامل التباين

3-1-2 : اختبارات سكون السلاسل الزمنية

يمكن بيان سكون السلسلة الزمنية من عدة اختبارات ومن هذه الاختبارات هي :

3-1-3-1 : اختبار ديكي - فولر البسيط (Dickey fuller (DF)

يعد من الاختبارات المستخدمة على نطاق واسع ، إذ تم تطويره من قبل الإحصائيين الأمريكيين ديفيد ديكي وواين فولر في عام 1979 ، ويتطلب هذا الاختبار إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة زمنية ، ويعتمد هذا الاختبار على المعادلات الآتية :

أولاً : اختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام .

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots (3-4)$$

ثانياً : اختبار بوجود حد ثابت وبدون اتجاه عام .

$$\Delta Y_t = \delta_1 + \delta Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots (3-5)$$

ثالثاً : اختبار بوجود حد ثابت والاتجاه الزمني العام (T) .

$$\Delta Y_t = \delta_1 + \delta_2 T + \delta Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots (3-6)$$

حيث أن :

ΔY_t : الفرق الاول للسلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختبار سكونه

U_t : الخطأ العشوائي

δ : معلمة المتغير المتباطئ ، δ_1 : تمثل معلمة الحد الثابت ، δ_2 : تمثل معلمة الاتجاه الزمني.

حيث يتضمن هذا الاختبار فرضية العدم بأن المعلمة $(H_0: \beta = 0)$ أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة ، أما الفرضية البديلة $(H_1: \beta = 0)$ التي تنص على أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة ويتم قبول هذه الفرضية عندما تكون قيمة (t) المقدرة المطلقة أكبر من تلك القيمة الجدولية (الحسيني ، 2016 : 224).

3-1-3-2 : اختبار ديكي - فولر المطور (ADF) Augmented Dickey Fuller

يعد اختبار ديكي- فولر المطور نسخة محدثة من اختبار ديكي- فولر البسيط عام 1979، والذي يستخدم في النماذج الكبيرة والمعقدة للسلاسل الزمنية ، إذ تم في عام 1981 تطوير اختبار ديكي- فولر البسيط من قبل ديكي وفولر إلى ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار سكون السلاسل الزمنية وأطلق على هذه المعادلات أسم اختبار

ديكي- فولر المطور والذي يرمز له بالرمز ADF ، إذ تحتوي معادلة الانحدار الأول على اتجاه عام وحد ثابت ، في حين إن المعادلة الثانية تحتوي على الحد الثابت فقط ، أما المعادلة الثالثة فإنها تكون خالية من الحد الثابت والاتجاه العام ، وبهدف اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية فإنه يستلزم واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS (الصفوي ويحيى ، 2008 : 18) ، ويقوم اختبار ADF بتقدير معادلة الانحدار للصيغة التي قدمتها دراسة ديكي وفولر عام 1981 وهي كالآتي (بتال وآخرون ، 2014 : 45):

$$Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 t + \sum_{j=1}^p Y_{t-j} \Delta Y_{t-j} + e_t \dots\dots\dots (3-7)$$

حيث إن :

ΔY_t : تمثل الفروق الأولى للسلسلة الزمنية ΔY_{t-j} ، Y : الفروق الأولى المبينة للمتغير التابع Y

a_0 : الثابت ، t : الزمن .

3-3-1-3 اختبار فيليبس - بيرون (P-P) Phillips - Perron

اقترح فيليبس وبيرون عام 1988 اختباراً أكثر شمولية ، حيث يتميز هذا الاختبار عن اختبار ديكي-فولر المطور بأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ، كما يتمتع هذا الاختبار بتقديم نتائج دقيقة وقدرة احصائية أدق من اختبار ديكي-فولر المطور في العينات الصغيرة ، ويفترض اختبار فيليبس-بيرون طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة على عكس اختبار ADF الذي يستخدم طريقة معلمية (Verbeek , 2004: 273) ، ويتطلب اختبار فيليبس-بيرون تقدير الصيغة الآتية (العنزي ، 2015 : 37) :

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 t + e_t \dots\dots\dots (3-8)$$

3-1-3 : إختبار الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء

Autoregressive Distributed lag Model (ARDL)

إن نماذج واختبارات التكامل المشترك الاعتيادية تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة من ذات الرتبة وهذا يعد قيداً على استخدام هذه النماذج في تحليل هذه العلاقة بين المتغيرات المدروسة ، إضافة إلى أنه عند المشاهدات الصغيرة تكون نتائج الاختبارات للمتغيرات غير دقيقة ونتيجة لهذه المشاكل أصبح نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في السنوات الأخيرة يستخدم بكثرة (عيسى ومصطفى ، 2018 : 272) ، إذ قدموا (Pesaran et al 2001) اسلوباً جديداً يعرف باسم اختبار الحدود هذا الاختبار لا يشترط ان تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من الرتبة ذاتها ، واختبار وجود علاقة واحدة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يتم استخدام هذا النموذج (نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)) (بلق ، 2013 : 358) ، ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج على نماذج التكامل المشترك الأخرى كنموذج جوهانسن واختبار انجل-جرانجر هو ما يتعلق باستقرارية السلاسل الزمنية إذ إن نموذج (ARDL) يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنية محل الدراسة والتي تكون مستقرة عند مستواها الأصلي $I(0)$ أو تلك التي تكون مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ أو تكون خليطاً بين الاثنين وتعد هذه الخصائص من أهم شروط تطبيق هذا النموذج ، ويجب أن لا تكون هذه المشاهدات مستقرة عند الفرق الثاني $I(2)$ ، إضافة إلى ذلك فإن هذا النموذج يتمتع بخصائص أفضل في حالة المشاهدات الصغيرة (الجراح ، 2011 ، 145) .

ولتقدير نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) للمتغيرات محل الدراسة لا بد من أتباع الخطوات الآتية :- (عيسى

واسماعيل ، 2018 : 253)

- 1- اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية وذلك من خلال اختبارات الاستقرارية التي تم ذكرها سابقاً مثل اختبار ديكي-فولر المطور واختبار فيليبس-بيرون ، والاعتماد على معيار شوارز (SC) في عملية الاختبار ويعد هذا المعيار افضل معايير اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية .
- 2- اختيار أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL) في الأجل القصير من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS) .
- 3- من خلال نموذج (ARDL) يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود . (Bound Test)
- 4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير) والذي يتم تقديره من خلال المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta (Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta (X_{t-i}) + \mu_t$$

حيث إن :

Δ : تمثل الفرق الأول

c: الحد الثابت ، β : معلمات الانموذج الطويل الأجل

n,m: تمثل الحدود العليا لفترات التخلف الزمني للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

λ : معلمة تصحيح الخطأ $a_1 \dots a_2$, معلمات الاجل الطويل ، i : الزمن

μ_t : حد الخطأ

- 5- اختبار صلاحية النموذج المستخدم والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية التي تعد مكملة لنموذج (ARDL) ومن هذه الاختبارات هي : (بتال وآخرون ، 2018 : 90-91)

1- اختبار مضاعف لاجرانج (LM) The Lagrange Multiplier

2- اختبار ((ARCH لعدم ثبات تجانس التباين

3- اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

2-3: تحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم في قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب الكمركية والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2018

اولاً : اختبار جذر الوحدة

تعد استقرارية السلسلة الزمنية من الخطوات الأولى لتطبيق منهجية (ARDL) ولمعرفة ما اذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة أم غير ساكنة تم استخدام اختباري ديكي-فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (P-P)، وتعد هذه الاختبارات من أكثر الاختبارات دقة للكشف عن استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية إضافة إلى معرفة رتبة تكامل السلسلة ، إذ يلاحظ من الجدول (5) والذي يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث عند المستوى الأصلي وكما يأتي :

جدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث عند المستوى الأصلي

اختبار ديكي- فولر المطور									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
LX	0.5623	0.9855	n0	-2.0033	0.569	n0	1.7948	0.9793	n0
Y4	-1.9886	0.2906	n0	-2.2191	0.4620	n0	-0.6028	0.4475	n0
اختبار فيليبس- بيرون									
LX	1.3742	0.9984	n0	-0.7331	0.9606	n0	2.1464	0.9906	n0
Y4	-2.0620	0.2605	n0	-2.3184	0.4116	n0	-0.7284	0.3923	n0

المصدر: ما إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9Eviews).

يلاحظ من خلال الجدول (5) أعلاه أن المتغيرات قيد البحث غير مستقرة (ساكنة) عند المستوى الأصلي (At Level) وعلى هذا النحو سوف يتم أخذ الفرق الأول للمتغيرات والتأكد من استقرارية (سكون) السلسلة الزمنية وذلك من خلال الجدول (6) وكما يأتي :

جدول (6) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث عند الفرق الأول

اختبار ديكي- فولر المطور									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
LX	-3.1763	0.0336	**	-3.3558	0.0805	*	-2.5832	0.0121	**
Y4	-5.2244	0.0002	***	-5.1227	0.0015	***	-5.1962	0.0000	***
اختبار فيليبس- بيرون									
LX	-5.9138	0.0000	***	-6.3268	0.0001	***	-5.3476	0.0000	***
Y4	-5.2245	0.0002	***	-5.1230	0.0015	***	-5.1962	0.0000	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9Eviews).

من خلال الجدول (6) الذي يفسر نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث عند الفرق الأول ، تبين أن جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) عند الفرق الاول وذلك حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (P-P)، أي أن السلسلة الزمنية قيد البحث متكاملة من الدرجة الأولى .

ثانياً : التقدير الأولي لنموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات

بعد التأكد من سكون السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغيرات يتم الآن تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء (ARDL) لتقدير العلاقة بين الإيرادات الكمركية (X) والميزان التجاري (4Y) خلال المدة 2004-2018 والجدول الآتي يبين ذلك :

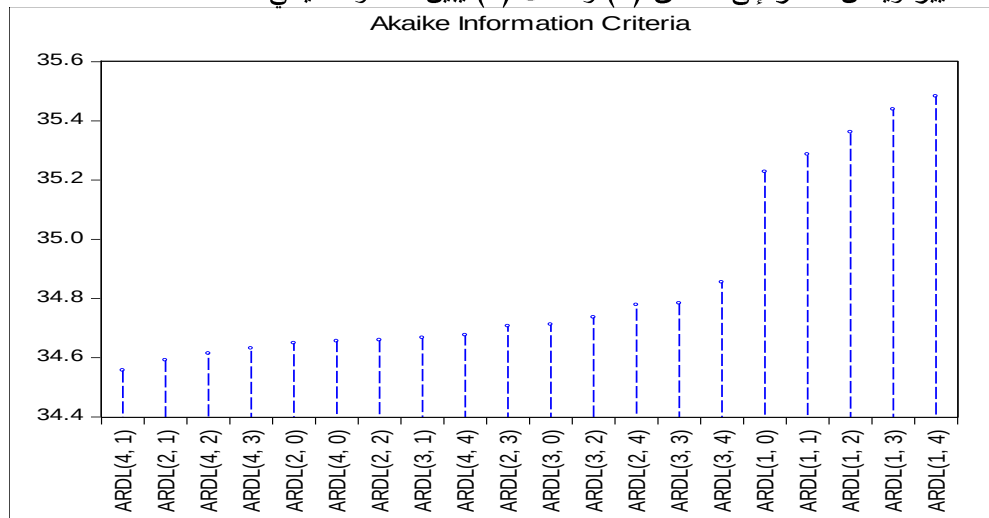
جدول (7) نتائج التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL) للإيرادات الكمركية والميزان التجاري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y4(-1)	1.34157	0.204319	6.566058	0.0000
Y4(-2)	-1.00476	0.34339	-2.926002	0.0087
Y4(-3)	0.49843	0.340881	1.462181	0.1600
Y4(-4)	-0.375956	0.190197	-1.976666	0.0628
X	-22.53944	15.92547	-1.415308	0.1732
X(-1)	36.96622	19.34577	1.910817	0.0712
C	5664710.292	3395200.554	1.668446	0.1116
R-squared	0.863559	Mean dependent var	23724261	
Adjusted R-squared	0.820472	S.D. dependent var	16286477	
S.E. of regression	6900698.268	Akaike info criterion	34.55695	
Sum squared resid	9.0477309	Schwarz criterion	34.89567	
Log likelihood	-442.2403	Hannan-Quinn criter.	34.65449	
F-statistic	20.04236	Durbin-Watson stat	1.996112	

Prob(F-statistic)	0.0000
-------------------	--------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (. 9 Eviews

يلاحظ من خلال الجدول (7) والذي يفسر نتائج التقدير الأولي للنموذج أن معامل التحديد بلغ (0.86) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج ، أي أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة (86%) وأن حد الخطأ بلغ (14%) ، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (0.82) ، فضلاً عن أن قيمة اختبار (F-statistic) قد بلغت (20.04) وهذه القيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.01) مما يعني ذلك معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير ، إذ إن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (4,1) وذلك حسب معايير اختبار فترات الإبطاء (AIC , BIC , HQ) إذ يتم اختيار طول فترة الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير ويمكن النظر إلى الملحق (2) والشكل (3) يبين ذلك وكما يأتي :



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (. 9 Eviews

ثالثاً : اختبار الحدود (Bound test) للعلاقة بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري

بهدف اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يتم احتساب قيمة إحصائية (F) فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك ، والجدول (8) يوضح ذلك :

الجدول (8) نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL) للميزان التجاري

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.400207	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (. 9 Eviews

ويلاحظ من خلال الجدول (8) أن قيمة إحصائية (F) قد بلغت (8.4) وهي أعلى من قيم الحد الأعلى عند مستوى (0.01) ، وعليه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل

الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال المدة 2004-2018 .
 رابعاً : تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ
 بعد التقدير الأولي للنموذج والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري يستلزم الآن إجراء تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ من خلال الجدول (9) وكما يأتي :

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y4(-1))	0.882286	0.173648	5.080874	0.0001
D(Y4(-2))	-0.122474	0.223748	-0.547373	0.5905
D(Y4(-3))	0.375956	0.190197	1.976666	0.0628
D(X)	-22.539443	15.925469	-1.415308	0.1732
CointEq(-1)	-0.540716	0.140586	-3.846156	0.0011
Cointeq = Y4 - (26.6809*X + 10476311.0567)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	26.680864	9.408694	2.835767	0.0106
C	10476311.1	5061958.779	2.069616	0.0524

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (9Eviews) .
 نلاحظ من نتائج الجدول (9) وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع (الميزان التجاري 4Y) والمتغير المستقل (الإيرادات الكمركية X) ، وهذا ما أكدته معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.5407) عند مستوى معنوي أقل من (1%) وبما أنها سالبة ومعنوية أي إن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، كما أن هذه المعلمة تعبر عن سرعة التكيف بين الأجلين الطويل والقصير، إذ تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ إلى أن الاختلال في الأجل القصير يصحح خلال (54.07%) من الزمن ، أي إن سرعة التكيف في هذا النموذج مقبولة نسبياً ، ومن خلال معلمة الأجل القصير نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، كما أن معلمة الأجل الطويلة تشير إلى العلاقة الايجابية (علاقة طردية) بين المتغيرات في الأجل الطويل ، وهذا ما أكدته النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري ، وهذه العلاقة الناتجة عن أثر الضريبة الكمركية في رفع أسعار السلع المستوردة من الخارج فيقل الطلب عليها ليحل المنتج المحلي بديلاً عنها ، مما يعني انخفاض الاستيرادات وزيادة الصادرات أي تحقيق فائض في الميزان التجاري وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي .

خامساً : اختبار سلامة ودقة نموذج (ARDL)

1- اختبار ثبات التجانس للتباين ((ARCH)

يتضح من نتائج الجدول (10) أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين في حد الخطأ لأن قيمة الاحتمالية لاختبار (F) بلغت (0.6809) وهي غير معنوية و أعلى من مستوى الدلالة (0.05) والجدول (10) يبين ذلك:
 جدول (10) نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين ((ARCH) للميزان التجاري

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.173447	Prob. F(1,23)	0.6809
Obs*R-squared	0.187118	Prob. Chi-Square(1)	0.6653

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (9Eviews) .

2- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM

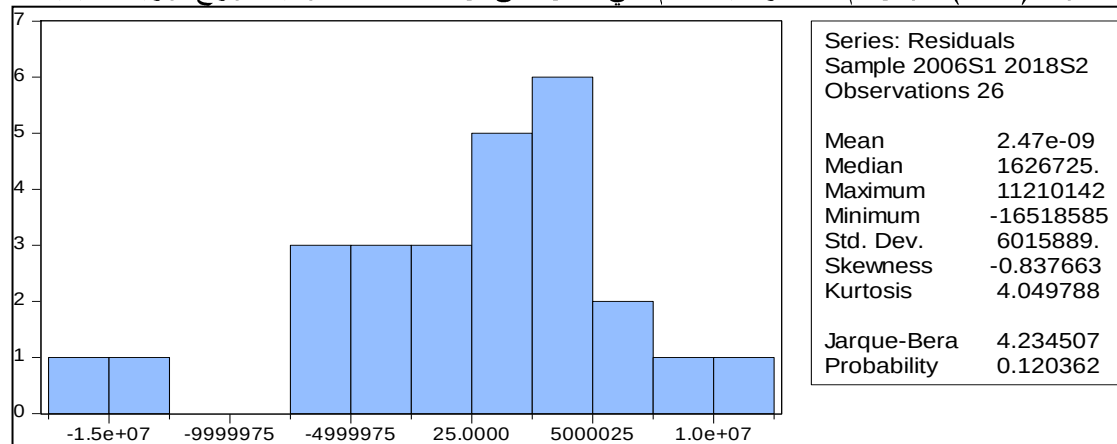
يتضح من نتائج الجدول (11) أن قيمة الاحتمالية لاختبار إحصائية (F) بلغت (0.9929) وهي غير معنوية و أكبر من مستوى الدلالة (5%) أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل .
جدول (11) اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	8.04761	Prob. F(1,18)	0.9929
Obs*R-squared	0.000116	Prob. Chi-Square(1)	0.9914

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (. 9 Eviews)

3- اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يلاحظ من الشكل البياني (6) أن قيمة اختبار (JB) قد بلغت (4.234) عند احتمالية (0.120) ، وهي أكبر من مستوى (0.05) ، ومن ثمَّ نقبل فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً .



الشكل (6) اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للميزان التجاري
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (9 Eviews) .
الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات Conclusions

1- على الرغم من أهمية الضرائب الكمركية في كل اقتصادات الدول إلا أن هذه الأهمية غير موجودة بالشكل الملائم في العراق ، فلا هي محققة إيرادات كبيرة للدولة ولا هي مؤدية دورها الاقتصادي في حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة .

2- اتسم مؤشر العبء الكمركي بالتذبذب ، ما بين الانخفاض (لعدم مواكبته إيرادات الكمارك الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي) وما بين الارتفاع وذلك لارتفاع الحصيلة الكمركية ، أما التراجع في مؤشر الجدار الكمركي في أغلب سنوات البحث كان سببه عدم فعالية القوانين الكمركية ووجود اختلالات في تطبيق هذه القوانين على المنافذ الحدودية عدا الاعوام 2016-2017-2018 إذ شهد المؤشر ارتفاع في نسبه وهذا ما يؤكد التطور الحاصل في الإدارة الكمركية للمنافذ الحدودية ، والتطبيق الأفضل والسليم للقوانين الكمركية .

- 3- إن غياب الحماية الكمركية في العراق بسبب قانون "ضريبة إعادة إعمار العراق" الذي كان يستوف ما مقداره 5% فقط من جميع البضائع الواردة إلى العراق أسهم في إفراز نتائج سلبية في الميزان التجاري ترتب عليها حدوث عجزاً في حساباته .
- 4- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث أن المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) عند الفرق الأول وذلك حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (P-P) ، أي إن السلسلة الزمنية قيد البحث متكاملة من الدرجة الأولى، وفي مثل هذه الحالة يفضل توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة . (ARDL)
- 5- أثبتت نتائج النموذج القياسي (ARDL) المستخدمة في تحديد العلاقة بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري بأن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي إن الاختلال (الانحراف) في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني، وإن أي زيادة في الإيرادات الكمركية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصة الميزان التجاري بنسبة (26.68%) الأمر الذي يؤكد الأثر الايجابي والفعال للضرائب الكمركية في تخفيض الاستيرادات لتسجيل فوائض نقدية في الميزان التجاري .

ثانياً : التوصيات Recommendation

- 1- تطوير عمل المنافذ الحدودية والأجهزة الكمركية وتزويدها بالإمكانيات والتقنيات الالكترونية الحديثة التي تمكنها من إدارة المعاملات الكمركية بسهولة ويسر للقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري بالإضافة إلى الحد من عمليات التهرب الكمركي .
- 2- إلزام الهيئة العامة للكمارك بالتطبيق الناجح لقانون الكمارك رقم 22 لسنة 2010 من خلال تفعيل الجباية بالشكل السليم لما في ذلك من أهمية في تمويل الموازنة العامة بتوفير الإيرادات اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص .
- 3- الاستمرار بفرض ضرائب كمركية تصاعدية على الاستيرادات الاستهلاكية غير الضرورية ، وذلك لخدمة عملية التنمية الاقتصادية من جانب ، ومن جانب آخر لتقليل من الاستيرادات للحصول على فوائض نقدية في الميزان التجاري الذي يشكل محوراً مهماً وفعالاً ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره في الاقتصاد العراقي .
- 4- يجب توظيف الضرائب الكمركية لتحقيق أهداف تنموية وذلك من خلال رفع الضرائب على المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتج المحلي وذلك لحماية الأخير من المنافسة الأجنبية وهذا يعد دعم غير مباشر للمنتج الوطني .

المصادر

● القسم الأول : المصادر العربية

اولاً : الكتب

- 1- أمين، هجير عدنان زكي (2008) الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا .
- 2- الجابري ، محسن حسن (2019) ، المرشد العلمي والتطبيقي لتحقيق بقضايا الكمارك ، مطبعة زاكي للطباعة ، بغداد ، العراق .
- 3- الحسيني ، محمد غالي راهي (2016) التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق دراسة تحليلية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 4- خلف ، صباح حسن ، (2017) مبادئ المالية العامة وتطبيقاتها في العراق ، ط1 ، مكتبة شمس الاندلس ، بغداد .
- 5- العبيدي ، سعيد علي ، (2011) اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان .
- 6- فرهود ، محمد سعيد ،(1983) علم المالية العامة ، مطابع معهد الادارة العامة ، السعودية .

ثانياً : البحوث العلمية

- 1- بتال ، أحمد حسين وآخرون (2014) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 1980-2010 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (6)، العدد (12) .
- 2- بتال ، أحمد حسين وآخرون (2018) أثر التحرير المالي على رأس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة 2005-2016 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(11) ، العدد (27) .
- 3- بريهي ، فارس كريم وكشيش ، ميس عبد الأمير (2017) ، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (23) ، العدد (101) .
- 4- بلق ، بشير عبدالله (2013) العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للمدة 1970-2005 ، المجلة الجامعية ، المجلد (2) ، العدد (15) .
- 5- الجراح ، محمد بن عبدالله (2011) مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) ، العدد (1) .
- 6- دعدوش ، علي عبد الكاظم (2019) ، تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (25) ، العدد (114) ، العراق .
- 7- الدليمي ، فيصل غازي فيصل والدليمي ، علي أحمد درج (2019) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي دراسة قياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (11) ، العدد(24) .

- 8- زيارة ، رحيم حسوني ودعدوش ، علي عبد الكاظم (2019) تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (25) ، العدد (114).
- 9- الصفاوي ، صفاء يونس ويحيى ، مزاحم محمد (2008) تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط البيورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد (14) .
- 10- عايش ، عروبة معين (2014) تحليل دور الضرائب الكمركية في الموازنات العامة دراسة تحليلية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (39) .
- 11- العتابي ، صادق جعفر كاظم (2018) اثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (8) ، العدد (3) .
- 12- العنيزي ، وسام حسين علي (2015) محددات سرعة دوران النقود في العراق: دراسة تطبيقية للمدة 1980-2013 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (7) ، العدد (13) .
- 13- عيسى ، سعد صالح وإسماعيل ، عطية محمد (2018) قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2016 باستخدام انموذج (ARDL) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (3) ، العدد (43) .
- 14- عيسى ، سعد صالح ومصطفى ، منذر صابر (2018) اثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق (2003-2015) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (3) ، العدد (43) .
- 15- محي ، براق حسين والعاني ، عماد محمد علي عبد اللطيف (2019) تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (25) ، العدد (115).
- 16- وارتان ، سونيا ارزروني (2015) الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (10) و العدد (33) .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

- 1- العبيدي ، عثمان فلاح مهدي (2018) دور السياسة النقدية المثلى في تحقيق الاستقرار المالي دراسة قياسية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2018 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .
- 2- الفهداوي ، حامد صالح علي محسن (2019) تحديد حجم الانفاق الامثل لتعظيم معدلات النمو الاقتصادي في كل من الاردن والسعودية مع اشارة خاصه إلى العراق للمدة 2004-2017 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .
- 3- كداوي ، طلال محمود (1982) ، الضرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .

4- اللهبي ، ذاكراً هادي عبدالله (2017) اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة 2006-2016 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .

رابعاً : النشرات والتقارير والانترنت

1- البنك المركزي العراقي (2004-2018) ، التقارير الاقتصادية السنوية ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء ، بغداد .

2- العسلي ، محمد سامي يونس (2016) ، نشأة الضرائب الكمركية وتطورها في العصر الحديث ، المرجع الالكتروني للمعلوماتية. <https://almerja.com/reading.php?idm=44099>

3- وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية (2004) سلطة الائتلاف المؤقتة الامر رقم (54) .

4- وزارة المالية العراقية (2004-2018) ، الهيئة العامة للكمارك ، دائرة الموازنة .

القسم الثاني : المصادر الأجنبية

● First- Books

1- Verbook , Marno(2004) A guide to modern econometrics , 2nd edition , John Wiley & Sons Ltd , England .

الملاحق

الملحق (1) البيانات النصف سنوية لمتغيرات البحث

Y4	LX	السنوات
-5535417	11.28594	2004S1
-4612335	11.31869	2004S2
-1954205	11.52213	2005S1
2438975	11.81619	2005S2
9386775	12.23159	2006S1
15610905	12.35834	2006S2
22419285	12.25194	2007S1
27858525	12.42426	2007S2
37702658	12.71089	2008S1
30808946	12.95215	2008S2
698119	13.26097	2009S1
-5569999	13.31635	2009S2
4216680	13.17417	2010S1
14149980	13.09826	2010S2
33314339	12.98402	2011S1
41280181	12.99004	2011S2
41275286	13.11811	2012S1
40818110	13.19535	2012S2
36624492	13.29975	2013S1
34312616	13.2984	2013S2
35739213	13.19407	2014S1
27859179	13.10644	2014S2
6868682	12.8986	2015S1
1028158	12.97841	2015S2
6135194	13.20851	2016S1
10739006	13.5278	2016S2
17241613	13.9161	2017S1
27485728	14.12805	2017S2
41010673	14.28212	2018S1
57816448	14.3971	2018S2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).

الملحق (2) نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للعلاقة بين الإيرادات الكمركية والميزان التجاري

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
4	-442.240	34.557	34.896	34.654	0.820	ARDL(4, 1)
14	-444.686	34.591	34.833	34.661	0.804	ARDL(2, 1)
3	-441.984	34.614	35.001	34.726	0.814	ARDL(4, 2)
2	-441.204	34.631	35.067	34.756	0.815	ARDL(4, 3)
15	-446.436	34.649	34.842	34.705	0.786	ARDL(2, 0)
5	-444.525	34.656	34.946	34.739	0.797	ARDL(4, 0)
13	-444.575	34.660	34.950	34.743	0.796	ARDL(2, 2)
9	-444.671	34.667	34.957	34.751	0.794	ARDL(3, 1)

1	-440.789	34.676	35.160	34.815	0.809	ARDL(4, 4)
12	-444.187	34.707	35.045	34.804	0.791	ARDL(2, 3)
10	-446.250	34.712	34.953	34.781	0.779	ARDL(3, 0)
8	-444.570	34.736	35.075	34.834	0.785	ARDL(3, 2)
11	-444.113	34.778	35.165	34.889	0.781	ARDL(2, 4)
7	-444.187	34.784	35.171	34.895	0.780	ARDL(3, 3)
6	-444.108	34.854	35.290	34.980	0.768	ARDL(3, 4)
20	-454.963	35.228	35.373	35.270	0.605	ARDL(1, 0)
19	-454.721	35.286	35.480	35.342	0.595	ARDL(1, 1)
18	-454.700	35.362	35.603	35.431	0.576	ARDL(1, 2)
17	-454.700	35.438	35.729	35.522	0.555	ARDL(1, 3)
16	-454.278	35.483	35.822	35.580	0.547	ARDL(1, 4)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9Eviews).